نقدُ الرّوايات الحديثية متناً ودرايةً

Examine the Hadith as they are narrated and understood

عبد الله بن مسعود

الباحث في مركز الشيخ زايد الإسلامي جامعة كراتشي

Abstract:

The Holy Quran and the ahaadees are the two important and basic source of the blessed Islamic shareeyat (Muslim religious law). Almighty Allah is the protector of Holy Quran. The Muslim scholars have also made much effort to secure the ahaadees and to transmit the authentic ahadees to Muslim Ummah. They have conveyed this sacred trust after thoroughly examining the correct, week, reliable and unreliable narrations.

"Darayat"(درایت) is a basic principle to differentiate the reliable and the false narrations. It means to check or investigate whether any Hadees is against any Islamic principle or teaching and whether it contains any thing which is against the teachings of Islam. And whether the narration (روایت) can be related to the Holy Prophet in view of his teachings or not. If there is any such defect in the narration then it will be simply rejected and termed as unreliable although it has been narrated by reliable persons. As such on some occasions the ahaadees are rejected keeping in view their meanings without considering the narrators.

Such checking of the narrations is also proved and confirmed from the Holy Quran and its origin has been found in the time of the Prophet. This method had also been in practice by the Sahaba. The learned Muslim scholars of the later times also

followed this method. They also made rules and regulations to examine any narration and to term it un-reliable irrespective of its reporters(راویانِ حدیث).

This article gives a basic description of the above mentioned subject.

الحمد لوليّه والصّلاة على أهلها وبعد

فإن الكتاب والسنّة أساسان مهمان لشريعتنا الغرّاء-على صاحبها ألف ألف تحيّة-، وعلماء أمّتنا الإسلاميّة كما تمسّكوا بالكتاب تعلّماً وتعليماً، تصنيفاً وتأليفاً كذلك خدموا السنّة وبذلوا جهودهم في ذلك بناءً على أنها من أجلّ العلم النافع والعمل الصالح.

وإن من أهمّ الاسس التى أقامها الأئمّة صيانةً للسنّة وحفاظاً عليها نقد الحديث من حيث الفقه والدراية وهذا ما يسمّى بالنقد الداخليّ أيضاً ويعنون بذلک تبيين صحة نسبة الروايات أو عدم صحتها الى من رويت عنه من تلک الحيثيّة مع قطع النظر والتفحّص فى رواتها، وهذا ما قد قرّره القرآن وجعله أساساًلرفض ما يضادّ الأصول الكليّة والعقل السليم، فان المنافقين حينمارموا أمّ المومنين عائشة-رضي االله عنها- بالكذب والبطلان لم يأمر القرآن بالبحث عن القائلين بهذا الخبر والكشف عن أحوالهم ردأوقبولا وجرحا وتعديلا بل قال: "وَ لَوْ لَآ اِذْ سَمِعْتُمُوْهُ قُلْتُمْ مَّا يَكُوْنُ لَنَآ اَنْ نَّتَكَلَّمَ بِهٰذَا سُبْحٰنَكَ هٰذَا بُهْتَانٌ عَظِيْمٌ" [1] فأوضح النصّ القرآني بأنّ مثل هذا الخبر المخالف للعقل والمشاهدة يرفض رأساً ولا يلتفت اليه.[2]

أهمّية نقد الحديث درايةً:

ولا يخفى أن نقد الحديث وسبره متناً ومعنىً أهمّ وأدقّ من النقد الإسنادى -وهو النقد بالنظر الى رجال الحديث تجريحاً وتعديلاً، تصحيحاً وتضعيفاً-، بل وقد يكون هو الفيصل فى الحكم على الحديث بالوضع مثلاً وإن صحّ سنده كما قال ابن الجوزي-رحمه الله- فى كتابه "الموضوعات" مانصّه:

"وقد يكون الإسناد كلّه ثقات ويكون الحديث موضوعاً " [3]

والسرّ فى ذلک أن صحّة السند لا تستلزم صحّة المتن فقد يصحّ السند لثقة رجاله ولا يصحّ المتن لشذوذ أو علّة.[4] وهذا ما صرّحه الحاكم -رحمه االله- حيث قال:

"ربّ إسناد يسلم من المجروحين غير مخرّج في الصحيح"

ثم مثّل مثالاً بحديث عن ابن عمر-رضي الله عنهما- قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم-:

"صلوة الليل والنهار مثنى مثنى والوتر ركعة من آخر الليل"

وتعقّبه بما يشير إلى مقصودنا:

"هذا حديث ليس في اسناده إلا ثقة ثبت وذكر النهار فيه وهم" [5]

فقد علم مماسبق أهمّية هذا النقد وأن الحديث قد يعلّل بمجرد علة موجودة في المتن مع قطع النظر إلى السند، ولذلک يقول ابن قيّم الجوزية -رحمه االله- فى كتابه القيّم بعد إبطاله حديثاً:

"فلو كان إسناد هذا الحديث كالشمس كان غلطاً ووهماً" [6]

نقد الروايات متناً في عهد الصحابة-رضي الله عنهم- أسبابه وأمثلته:

ومثل هذا النقد للروايات هو الذى كان معروفا فى عهد الصحابة -رضي االله عنهم- ابتداءً فإنه لم يكن ثَمّ سلسلة إسناد غالباً فالصحابي يسمع من النبيّ -صلى االله عليه وسلم- مشافهةً وقد يسمع من صحابى آخر تحمّل من النبيّ -صلى االله عليه وسلم-، ثم قد يقع أن الصحابي اذا سمع من آخرحديثاً توقّف فيه او انكره؛ اذ يراه مخالفا لما فهمه من معاني القرآن وما سمعه هو من فم النبيّ -صلى االله عليه وسلم- وما إلى ذالک، وهذا ما يسمّونه ب"نقد المتن".

ثم ما وقع له من السهو والوهم فهو لأحد الأسباب التالية غالباً منها:

1- أن يحدث بما سمعه من النبي -عليه السلام- ولا يدرى أنه منسوخ.

2- أن يقع له إنقلاب بين شيئين أو لفظين.

3- أن يقول مع رواية الحديث قولاً من عند نفسه.

4- أن يروي الحديث على غير وجهه لغفلته عن سبب الورود.[7]

وهناك أمثلة كثيرة تشتمل على ردود الصحابة-رضي االله عنهم- المبنيّة على نقد المتن، وهي تدل على وجود ذلك فى عصرهم أيضا، منها مايلى:

1. نقد عائشة -رضي االلهعنها- رواية أبي هريرة -رضي االله عنه- :

ذكر أبو منصور البغدادي بإسناده عن أبي هريرة - رضى االلهعنه- أنه قال: "من غسّل ميتاً اغتسل ومن حمله توضأ "

فبلغ ذلك عائشة -رضى االله عنها- فقالت: أو نجس موتى المسلمين؟ وما على رجل لو حمل عوداً؟ [8]

فردت روايته فى امر الوضوء من حمل الميت بناء على كونه غير معقول.

2. نقد عائشة -رضي االلهعنها- رواية عمر -رضي االله عنه- :

روى ابن الخطاب -رضي االله عنه- عن النبي -صلى االله عليه وسلم- أنه قال: "إن الميت يعذب ببكاء أهله عليه"

فلما ذكر ذلك لعائشة-رضي االله‌عنها- قالت: يرحم االله عمر ، لا واالله ماحدث رسول الله -عليه السلام- أن االله يعذب المومن ببكاء احد، ولكن قال: إن االله يزيد الكافر عذابا ببكاء أهله عليه، وقالت عائشة -رضي االله‌عنها-: حسبكم القرآن "ولا تزر وازرة وِزرَ أخرى".[9]

3.نقد عائشة -رضي االله‌عنها- رواية جابر -رضي االله عنه- :

روي عن أبي سلمة بن عبدالرحمن أنه قال: دخلت على عائشة -رضي االله‌عنها- فقلت:

يا أماه! إن جابر بن عبد االله يقول: "الماء من الماء"،

فقالت: أخطأ، جابر أعلم مني برسول االله- صلى االله عليه وسلم- ؟، يقول: "إذا جاوز الختان الختان فقد وجب الغسل"، أيوجب الرجم ولا يوجب الغسل؟ [10]

فقدردت أمّ المؤمنين –رضي الله عنها- ما قاله جابر -رضى الله عنه- لكونه مخالفاً لحديث آخر.

وأضف الى ذلك أن فيه إثبات إستعمال الرأي والعقل وذلك فإنها استخدمت بعد جوابها بالدليل العقلي فى صورة قياس الغسل على ايجاب الحد بالتقاء الختانين.

4. نقد أبي أيوب الأنصاري -رضي االله‌عنه- رواية محمود بن الربيع -رضي االله عنه- :

روى محمود بن الربيع-رضي االله‌عنه-أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- قال:

"فإن الله قد حرم على النار من قال لا إله إلا الله يبتغي بذلك وجه الله"

فعند ما سمعه أبو أيوب الأنصاري-رضي االله‌عنه- أنكره وقال:

"والله ما أظن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما قلت قط"[11]

فرَدُّ أبي أيوب الأنصاري-رضي الله عنه- وتأمله في هذه الروايةابتداءً يدل على أن الرواية قد تنقد وتختبر بمجرد المعنى والدراية، وهذه الرواية يشير ظاهرها إلى حطّ منزلة العمل الذي يضادّ ويخالف أصول الدراية، وهذا كان منشأ التردد والتأمل. بعدما تعين محمل هذه الرواية ومقصودها -وهو أن المراد بقول "لاإله إلا الله" القول به والعمل بمقتضاه لم يبق أيّ تأمل في قبول هذه الرواية.

هذه كانت بعض النماذج للمنهج النقديّ (سبرالمتن) الذى أسس من أوّل عهد الصحابة –رضي الله عنهم-، وقد تبدّى من خلالها أن الرواية قد تردّ وان كان راويها عدلاً ثقةً لعلل توجد فيها.

نقد الروايات متناً عند نقّاد الحديث وجهابذة الفنّ:

بناءً على ما ثبت من القرآن من أساس هذا النقد وماوجد من النماذج في عهد الصحابة –رضي الله عنهم- استخدم أهل النقد هذا المنهج أيضاً، فقد صرّحوا وقرّروا أن صحة الإسناد لاتوجب صحة الحديث. وقد أوضحه ابن دقيق العيد- رحمه الله- فقال في كتابه:

"كثيرا ما يحكمون بذلك باعتبار أمور ترجع إلى المروي وألفاظ الحديث وحاصله يرجع إلى أنه حصلت لهم لكثرة محاولة ألفاظ الرسول صلى الله عليه وسلم هبة نفسانية أو ملكة يعرفون بها ما يجوز أن يكون من ألفاظ النبي صلى الله عليه وسلم وما لا يجوز أن يكون من ألفاظه"[12]

بَانَ من هذه العبارة أن هذا المنهج أيضاً من مناهج نقد الروايات، ويستعمله أهل العلم والنقد. وهذا الإمام ابن صلاح- رحمه الله- من أئمة هذا الفن صرّح في كتابه الشهير بأن الرواية قد يحكم بوضعها بمجرد الإمعان في الألفاظ والمعاني من حيث أنها لايمكن أن تنسب إلى النبي- صلى الله عليه وسلم- ، وها هي عبارته:

"وقد يفهمون الوضع من قرينة حال الراوي أو المروي، فقد وضعت أحاديث طويلة يشهد بوضعها ركاكة ألفاظها ومعانيها" [13]

فالحاصل أن نقد الحديث وسبره وتمييز الصحيح من السقيم له منهجان وطريقان:

1: النقد من حيث السند والنظر إلى الرجال.

2: النقد من حيث المتن وفهمه ودرايته.

وإن العلماء وجهابذة هذا الفن لم يكتفوا بالنقد من حيث السند فحسب بل يختبرون الروايات من حيث المتن ومعناه أيضاً، فكم من روايات علّلوها وحكموا بالوضع عليها من هذه الحيثية وهي صحيحة وسالمة أسانيدها.

ومن الأمثلة للنقد الداخلي مارواه عمرو بن ميمون حيث قال:

"رأيت في الجاهلية قردة اجتمع قردة قد زنت فرجموها فرجمتها معهم" [14]

فاستنكره الحافظ ابن عبد البر- رحمه الله- بقوله:

"فيها إضافة الزنا إلى غير مكلف وإقامة الحد على البهائم وهذا منكر عند أهل العلم"[15]

واستنكار ابن عبد البر ورده هذا من قبيل النقد درايةً .[16]

ضوابط واصول لنقد الروايات درايةً:

ومما ينبغي العلم به أن أرباب هذا الشأن قد تعرّضوا لبيان الضوابط والأمور الكليّة التي يسبر الحديث في ضوءها فقهاً ودرايةً، بل وقد صنّف ابن قيّم الجوزيّة -رحمه الله- كتاباً مستقلاً في هذا الشأن باسم "المنارالمنيف فى الصحيح والضعيف" وهو-كما وصفه الشيخ عبد الفتاح أبو غدة-رحمه الله- في مقدمة تعليقه عليه ص:7- كتاب لطيف الحجم ، غزير العلم ، من خير ماألّف فى الموضوعات، ومن أجمعها علماً، وأصغرها حجماً، وأغزرها ضوابط لمعرفة الحديث دون أن ينظر فى سنده للممرّسين بالسنّة المتطهرة، ألّفه إجابة لسؤال سائل "هل يمكن معرفة الحديث الموضوع بضابط من غير أن ينظر في سنده ".

وتوجد بعض تلك الضوابط منتشرةً في كتب مصطلح الحديث وأصول الفقه، وكذا يمكن أن تستخرج من خلال ماكتبه الزركشي-رحمه الله- فى كتابه الذي سبق ذكره، وإني ألخّصها وأذكر أهمّها فيما يلي لما لهامن صلة بالموضوع:

1. مخالفة الحديث صريح القرآن.
2. مناقضته لما جاءت به السنة الصريحة مناقضة بيّنة.
3. إشتماله على المجازفات التي لايقول مثلها رسول الله - صلى الله عليه وسلم-.
4. ركاكة ألفاظه وسماجتها وكونه مما يسخرمنه.
5. كونه باطلاً في نفسه، فيدل بطلانه على أنه ليس من كلام الرسول- صلى الله عليه وسلم-.
6. أن يدعى على النبيّ- صلى الله عليه وسلم- أنه فعل أمراً ظاهراً بمحضر من الصحابة كلهم وأنهم اتفقوا على كتمانه ولم ينقلوه.
7. أن يكون مما يدفعه الحس والمشاهدة.
8. أن يتضمّن الافراط بالوعيد الشديد على الأمر اليسير وبالوعد العظيم على الفعل اليسير.
9. أحاديث العقل كلها كذب.
10. إنفراد الراوي بشيئ مما يلزم المكلّفين علمه وقطع العذرفيه أو بأمر جسيم يتوفّر الدواعي على نقله. [17]

فائدة:

ومما يجدر التنبيه بشأنه أن منهج الفقهاء-عليهم الرحمة والرضوان- فى نقد الروايات غير منهج المحدثين وأصولاً تختلف عن أصولهم كما صرّح به الامام المحقق الجصّاص -رحمه الله-، ونصّه:

"وليس طريقة الفقهاء في قبول الأخبار طريقة أصحاب الحديث، ولانعلم أحداً من الفقهاء رجع إليهم في قبول الأخبار وردّها ولا اعتبر أصولهم فيها".

وعلّق عليه المحقق سائدبكداش ـ حفظه الله ـ بكلام جميل لابن دقيق العيد نقلاً من مقدمة كتابه "الالمام "، وهو:

"فإن لكل منهم (المحدثين والفقهاء) مغزى قصده وسلكه، وطريقاً أعرض عنه وتركه ، وفي كل خير"ـ[18]

والفقهاء هم الذين أكثر عنايتهم في هذا الباب بالنقد الداخلي فقد بذلوا جهودهم وقدموا للأمة خدمات عظيمة في هذا المجال وهذا هو وظيفة الفقهاء.واليه أشار الجزائري -رحمه الله- في كتابه:

"إن المحدثين قلما يحكمون على الحديث بالاضطراب إذا كان الاختلاف فيه واقعا في نفس المتن لأن ذلك ليس من شأنهم من جهة كونهم محدثين وإنما هو من شأن المجتهدين".[19]

خاتمة:

وبالجملة فإنها ماهي إلاوُريقات وسُطور للتعرّف على أساس عظيم لتصحيح الروايات وتزييفها ألا وهو النقد الداخلي أو نقد المتن بتعبير آخر، وقد حصلت لنا من تلك السطور النتائج التي تلي:

أولا: أن النقد الداخلي في الروايات ليس بمستحدث في العصور المتأخرة بل نشأ منذ عصور الصحابة الأجلاء -رضي الله عنهم-.

ثانيا: وأن نقد السند غير كافٍ للتثبت من صحة الرواية بل هناك معايير لسبر الحديث متناً ومعنىً.

ثالثا: وأن الرواية قد تردّ لمخالفتها الأصول الكلية فحسب.

رابعا: وأن هناك أصولا وضعها النقاد لهذا النقد الداخلي كما مر جلها.

خامسا: وأن مسلك الفقهاء ومنهجهم في نقد الأحاديث غير منهج المحدثين، فقد اختلفت مقاصدهم ووظائفهم، وبالتالي اختلفت جهاتهم في سبر الروايات والأحاديث فالفقهاء جل عنايتهم بالنقد الداخلي كما أن المحدثين معظم عنايتهم بالنقد الخارجي، وإلي كليهما يُحتاج.

وبهذا أنهي مقالتي هذه داعياً الله الصلاح والسداد.

المصادر والمراجع

[1] سورة النور(24):16.

[2] سيرة النبی، شبلی النعمانی،33/1، الفیصل لاهور.

[3] الموضوعات، ابن الجوزی(ت: 597ه)،99/1، دارالفکر.

[4] توضیح الأفکار لمعانی تنقیح الأنظار، الأمیر الصنعانی(ت: 1182ه)، 234/1، الطبعة الأولی، 1366 ه، مکتبة الخانجی، مصر.

[5] معرفة علوم الحدیث، الحاکم النیسابوري،(ت: 405ه)، ص:59، 1937م ،مطبعة دارالکتب المصریة.

[6] زاد المعاد في هدي خير العباد، ابن القيم(ت: 751ه)، فصل فی هدیه -علیه السلام- فی علاج العشق، 276/4، الطبعة الخا مسة والعشرون 1991م، مؤسسة الرسالة، بیروت.

[7] منهج نقد المتن، صلاح الدین الإدلبی، ص:119، الطبعة الاولی1434ه، دارالفتح، عمان.

[8] الإ جابة لإیراد ما استدرکته عائشة علی الصحابة، بدر الدین محمد الزرکشي(ت:794ه)، ص:135، المطبعة الهاشمیة، دمشق.

[9] المصدر السابق آخراً، ص:82.

[10] المصدر السابق آخراً ، ص:158.

[11] صحیح البخاري، کتاب التهجد، باب صلوة النوافل جماعة، 59/2، رقم الحدیث:1186، الطبعة الأولی،1422ه، دار طوق النجاة.

[12] الاقتراح في بیان الاصطلاح، ابن دقیق العید(ت: 702ه)،25/1، دار الکتب العلمیة، بیروت.

[13] مقدمة ابن الصلاح، ابن الصلاح (ت: 643ه)، 203/1، الطبعة الأولی، 1423 ه - 2002 م، دار الکتب العلمیة.

[14] صحیح البخاري، کتاب فضائل الصحابة، القسامة في الجاهلیة، 1397/3، رقم الحدیث:3636، الطبعة الثالثة، 1407ه – 1987م، دار ابن کثیر، الیمامة، بیروت.

[15] فتح الباري، ابن حجر(ت: 852ه)، 160/7، دار المعرفة، بیروت.

[16] وللبسط في هذا الباب یراجع فتح الباري،160/7.

[17] المنار المنیف فی الصحیح والضعیف، ابن القیم(ت :751 ه)، ص: 50، مکتبة المطبوعات الاسلامیة،حلب.
فتح المغیث بشرح ألفیة الحدیث، الحافظ السخاوي(ت:902 ه)، 128/2، الطبعة الرابعة 1436ه، دار المنهاج، ریاض.

[18] شرح مختصر الطحاوي، ابوبکرالجصاص (ت: ۳۷۰ ه)، 244/4، الطبعة الأولی 2010م، دار البشائر الاسلامیة، بیروت.

[19] توجیه النظر إلی أصول الأثر، طاهر بن صالح الجزائري،583/2، الطبعة الأولی، 1416ه - 1995م، مکتبة المطبوعات الإسلامیة، حلب.